ملخص المذكرة حول التوزيع الجهوي
للاستثمار المرافقة لقانون المالية لسنة 2022

يشكل المجهود الاستثماري العمومي الدعامة الأساسية لتنزيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا. ويتجلى هذا المجهود بالخصوص من خلال توفير المزيد من الهوامش المالية وتوجيهها نحو الاستثمار العمومي، حيث انتقل حجم هذا الأخير من 167,3 مليار درهم سنة 2011 إلى 230 مليار درهم سنة 2021 خصصت منها 45 مليار درهم لفائدة صندوق محمد السادس للاستثمار، أي بزيادة فاقت 37,4%. وهو ما يؤكد الدور الريادي الذي يلعبه الاستثمار العمومي في النمو الاقتصادي لبلادنا، وكذا في تطوير مختلف القطاعات المذرة للثروة والمنتجة لفرص الشغل، خاصة على المستوى الجهوي. ويتضح هذا المجهود جليا من خلال النسخة السابعة للمذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار المرافقة لمشروع قانون المالية لسنة 2022.

هذا، وترتكز هذه المذكرة على جزئين أساسين:

❖ الجزء الأول

تقدم المذكرة المخصصة للتوزيع الجهوي للاستثمار العمومي في شقها الأول بعض المؤشرات من أجل مقاربة الأداء العام للاستثمار العمومي على المستوى الجهوي كما تسلط الضوء على بعض آثار أزمة جائحة كورونا على اقتصاديات الجهات. بالإضافة إلى هذا، يتطرق هذا الجزء من المذكرة إلى حصيلة الأثر الجهوي لتدابير الدعم التي تم اتخاذها من طرف الحكومة لمجابهة تداعيات الجائحة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الجهوي.

بالنظر لدوره البالغ الأهمية في التخفيف من آثار الوباء وإنعاش الاقتصاد على المستوى الجهوي، عرف الاستثمار العمومي استمرار منحاه التصاعدي، الذي يشهده منذ أزيد من عقد من الزمان، الأمر الذي يعكس السياسة الاستباقية للحكومة لمواصلة تنفيذ مختلف مشاريع البنية التحتية والاستراتيجيات القطاعية، مما ينعكس إيجابا على مستوى الجهات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا الصدد، ستعرف سنة 2022، مواصلة تحفيز الاستثمار العمومي وزيادة حجمه على غرار السنة المنصرمة، حيث من المرتقب أن تصل الميزانية المخصصة للاستثمار العمومي برسم سنة 2022 إلى 245 مليار درهم، أي بارتفاع يناهز 6,5% مقارنة بالسنة الفارطة، موزعة على ميزانية الدولة (الميزانية العامة، الحسابات الخصوصية للخزينة، مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة) بما قدره 88,9 مليار درهم، وصندوق محمد السادس للاستثمار ب 45 مليار درهم، والمؤسسات والمقاولات العمومية ب 92,1 مليار درهم، والجماعات الترابية ب 19 مليار درهم.

أما فيما يتعلق بالإنجازات، فقد عرف معدل تنفيذ اعتمادات الاستثمار برسم الميزانية العامة، ارتفاعا كبيرا خلال الفترة ما بين 2017 و 2020 حيث بلغ حجم الإصدارات 89,91 مليار درهم سنة 2020 بمعدل إصدار يصل إلى 83,80% مقابل 67,01 مليار درهم سنة 2017 بمعدل إصدار يصل إلى 78,95%. علاوة على ذلك، مكنت الجهود التي تم بذلها من تقليص حجم الاعتمادات المرحلة حيث انتقل من 15,75 مليار درهم سنة 2017 إلى حوالي 11,01 مليار درهم سنة 2020 أي

بانخفاض بنحو 30%. وبالموازاة مع ذلك، استمرت نسبة الاعتمادات المرحلة من الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية في الانخفاض، حيث انتقلت من 36% سنة 2017 إلى 24% سنة 2020.

وبالإضافة للتقدم الملحوظ على هذه المستويات، يبذل المغرب جهودا جبارة للحد من التفاوتات المجالية وتسريع مسلسل التقارب بين الجهات ، وذلك أخذا بعين الاعتبار التوفيق بين منطق تعزيز المكانة الدولية للمجالات الترابية الرائدة وهاجس تثمين الإمكانات الكامنة للمجالات الترابية التي تواجه صعوبات اقتصادية، عبر النهوض بمواردها الخاصة في انسجام مع مبدأ التوازن والعدالة المجالية.

في هذا الإطار، يتضح من خلال وثيرة النمو الإسمي، أن الجهات الأقل مساهمة في الناتج الداخلي الخام هي التي تسجل دينامية أكثر بمعدلات نمو تفوق المعدل الوطني (5,4%)، الشيء الذي انعكس على تطور دينامية النمو التي أصبحت تسير في اتجاه تقارب الجهات وذلك في إطار مسلسل استدراك التأخر الذي تعرفه الجهات الأقل دينامية مقابل تراجع الأقطاب التقليدية.

من جهة أخرى، انعكست تداعيات الأزمة الوبائية التي عرفتها بلادنا، بشكل متفاوت على مختلف جهات المملكة وذلك حسب تنوع النسيج الإنتاجي وأهمية القطاعات المتضررة. وقد كشف تقييم تأثير الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الوباء على اقتصاد الجهات أن جهة الدار البيضاء-سطات سجلت أكبر خسارة في القيمة المضافة. أما من حيث معدل نمو القيمة المضافة الجهوية، فقد سُجل أكبر تراجع برسم سنة 2020 في الجهة الشرقية. من جهة أخرى، لم تتأثر جهات طنجة-تطوان-الحسيمة والرباط-سلا-القنيطرة ودرعة-تافيلالت بشكل كبير من تداعيات أزمة كوفيد 19.

وقد مكنت التدابير المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد 19، لاسيما تلك الموجهة للأسر والمقاولات والقطاع الصحي، من تحقيق مكاسب قدرت بنحو 20.560 مليون درهم، أي ما يعادل 1,5 نقطة مئوية من القيمة المضافة. ونتيجة لذلك، انخفضت الخسائر الناتجة عن الأزمة إلى 5,3% على مستوى القيمة المضافة الوطنية عوض 6,8% في حال غياب أي إجراء. هذا، وتعتبر جهة الدار البيضاء-سطات المستفيد الأول من التدابير السالفة الذكر.

وفي هذا الصدد، يجدر التنويه بسلسلة التدابير التي اتخذها المغرب من أجل التخفيف من عبء تداعيات الأزمة لاسيما تلك المتعلقة بتحفيز الاستثمار العمومي، وعلى وجه الخصوص، إنشاء "صندوق محمد السادس للاستثمار" . في هذا الإطار، تميزت سنة 2021 بإصدار مرسوم رقم 2.21.67 المتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 20-76 القاضي بإحداث هذا الصندوق، والذي يحدد النظام الداخلي للصندوق المذكور، ونظامه الأساسي ولائحة المتصرفين الأوليين ومبلغ الرأسمال الأولي المحدد في 15 مليار درهم من ميزانية الدولة، وتجلى الشروع الفعلي في تفعيل هذا الصندوق، بتاريخ 5 يوليوز 2021، من خلال المساهمة في تمويل مشروع تصنيع وتعبئة لقاح كورونا ولقاحات أخرى بالمغرب.

وقد تم تخصيص النقطة الأخيرة من هذا الجزء الأول لجرد حصيلة الأشغال المتعلقة بإصلاح نظام تدبير الاستثمارات العمومية إذ تميزت سنتي 2020 و 2021 باستكمال بعض الإجراءات المبرمجة في إطار خارطة طريق لمشروع الإصلاح، حيث تم إعداد إطار تنميطي يوحد مسطرة تدبير الاستثمارات العمومية وإعداد النسخة الأولى من الوثيقة الإطار المتعلقة بطريقة ترتيب مشاريع الاستثمار العمومي حسب الأولوية. كما يتم حاليا استكمال إعداد دفتر التحملات المفصل للمواصفات الفنية الخاص بتطوير بنك المعلومات للمشاريع الاستثمارية.

❖ الجزء الثاني

يبرز الجزء الثاني للمذكرة دور الاستثمار العمومي في خدمة التقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية وتحقيق التنمية السوسيواقتصادية، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص من خلال سياسات من شأنها تسهيل وتعميم الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

1. الاستثمارات العمومية في القطاعات الاجتماعية

عرفت الاستثمارات العمومية في القطاعات الاجتماعية العديد من الإنجازات نذكر منها على الخصوص :

✓ قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي

تم تسجيل تطور ملموس في إطار تعميم وتطوير التعليم الأولي وذلك بفضل تظافر جهود كل الفاعلين المعنيين حيث ارتفعت نسبة التمدرس بالتعليم الأولي لتصل إلى 72,5% برسم الموسم الدراسي 2019-2020، لتتجاوز بذلك النسبة المستهدفة في البرنامج الوطني (67%) أي بزيادة 5,5 نقطة، علما بأن هذه النسبة لم تتجاوز 45,6% برسم الموسم الدراسي 2016-2017 . بالإضافة إلى ذلك، شهد العرض المدرسي تطوراً ملحوظاً، حيث تم إحداث 639 مؤسسة تعليمية جديدة خلال الفترة 2017-2021، منها 60% بالعالم القروي، ليبلغ مجموع هذه المؤسسات حوالي 11.487 مؤسسة.

وفيما يتعلق بالموسم الدراسي 2021-2022، فمن المرتقب أن يتم افتتاح 166 مؤسسة تعليمية جديدة.

من جهة أخرى، وفي إطار تنفيذ البرنامج الحكومي 2021-2026، تم تخصيص غلاف مالي إضافي يقدر ب 1.140 مليون درهم لفائدة القطاع المكلف التربية الوطنية والتعليم الأولي، وذلك من أجل دعم العرض المدرسي بشتى أشكاله.

✓ قطاع التعليم العالي

ولقد خصصت السنوات الثلاث الأخيرة كلفة إجمالية تقدر ب 1.152 مليون درهم بالتركيز على مواصلة برمجة وإطلاق مجموعة من مشاريع بناء وتهيئة المؤسسات التعليمية على مستوى جهات المملكة، وذلك بهدف رفع التحديات وتجاوز الإكراهات التي يواجهها القطاع على المستوى الوطني، خاصة القيام بمواكبة الطلب المتزايد على التعليم العالي وتحقيق التوازن في توزيع العرض بني الجهات، وإنشاء نماذج جديدة من المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح، وتحسين جودة التكوين الجامعي، وتقوية البعد "المهني" بالجامعة المغربية ودعم الإجازة في التربية بالجامعات لتلبية حاجيات قطاع التعليم الأولي من الموارد البشرية وإحداث مدرسة عليا للتربية والتكوين على مستوى كل جهة، والرفع من عدد المستفيدين من الخدمات الاجتماعية، فضلا عن المساهمة في برامج التنمية الترابية وتنفيذ مختلف الاتفاقيات المتعلقة بتحسين العرض البيداغوجي للجامعات ودعم البحث العلمي والخدمات الاجتماعية.. هذا، وفي إطار تنزيل البرنامج الحكومي 2021-2026، تم تخصيص غلاف مالي إضافي يقدر ب 360 مليون درهم لفائدة القطاع المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي العلمي وذلك من أجل تأهيل المؤسسات الجامعية وكذا إحداث وتجهيز مؤسسات التربية و التكوين.

✓ قطاع التكوين المهني

يهدف قطاع التكوين المهني إلى تلبية متطلبات سوق الشغل ومواجهة تحديات التنافسية الاقتصادية، وبهذا الصدد تم الالتزام بإنجاز مجموعة من الاستثمارات تتطلع إلى الرفع من مستوى جودة التكوين المهني وتزويد المتدربين المغاربة بمهارات تتماشى ومتطلبات سوق الشغل، حيث تم بناء وتجهيز وافتتاح عشرة معاهد للتكوين في وجه المتدربين تهم قطاعات صناعة السيارات والطائرات، والنسيج والملابس والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

وعليه، فقد بلغ عدد المقاعد الطلابية في مجال التكوين المهني ما يناهز 455.576 مقعدا برسم الدخول المدرسي 2020-2021، ليصل إلى 555.400 مقعدا، انطلاقا من بداية الموسم الدراسي 2021-2022، وذلك من خلال بدء التكوين في 24 مؤسسة خاصة بالتكوين المهني، تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، من بينها ثلاثة مدن للمهن والكفاءات. وتدخل هذه المدن في إطار البرنامج الرامي إلى تغطية كل جهات المملكة، وتبلغ تكلفته الإجمالية 3.6 مليار درهم منها 2 مليار درهم ممولة من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، و1,6 مليار درهم ممولة من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بالإضافة إلى مساهمة الجهات ب 733 مليون درهم ومساهمة الوزارة المكلفة بالصناعة ب 64 مليون درهم.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في هذا البرنامج، تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى مدن المهن والكفاءات الثلاث التي سينطلق العمل فيها بداية الموسم الدراسي 2021-2022، توجد 9 مدن أخرى طور الإنجاز، سيتم افتتاحها تدريجيا في أفق الموسمين الدراسيين 2022-2023 و 2023-2024.

✓ قطاع الصحة

على غرار باقي دول العالم، أثرت جائحة كوفيد 19 على النظام الصحي المغربي، مما دفع الدولة إلى إعادة التفكير في استراتيجيتها الصحية ومعالجة المشاكل التي تواجهها. ونتيجة لذلك، وفي إطار قانون المالية المعدل رقم 20-35 للسنة المالية 2020، تم تنزيل برمجة جديدة لنفقات الاستثمار لإعادة تخصيصها للأولويات الاستراتيجية، وبالخصوص لدعم البنية التحتية الصحية وتعزيز النظام الصحي. هذا، وقد بادر القطاع المكلف بالصحة في السنوات الأخيرة إلى نهج سياسة عمل متعددة الأبعاد، تهدف بالأساس إلى تعزيز البنية التحتية الصحية من خلال استثمارات عمومية مهمة، تشمل المراكز الاستشفائية الجامعية والجهوية والإقليمية، وكذلك مستشفيات القرب ومؤسسات الأمراض النفسية.

من جهة أخرى، وفي إطار تنفيذ البرنامج الحكومي 2021-2026، تم تخصيص غلاف مالي إضافي يقدر ب 2,7 مليار درهم لدعم قطاع الصحة، لاسيما من أجل إحداث نظام للمعلومات الصحية، وبناء المراكز الاستشفائية الجامعية (المركز الاستشفائي الجامعي بالرباط والمركز الاستشفائي الجامعي بالعيون)، بالإضافة إلى وبناء وتأهيل مؤسسات صحية أخرى.

✓ قطاع التنمية الاجتماعية

وضعت الحكومة استراتيجية ترمي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية، وتحسين وضعية النساء والنهوض بالفئات الهشة (الأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين والأطفال في وضعية صعبة)، وذلك من خلال إنشاء وإعادة تأهيل مراكز المساعدة الاجتماعية ومؤسسات الحماية الاجتماعية، وكذا تنفيذ مشاريع استثمارية مخصصة للفئات الهشة. هذا، ولقد بلغ عدد المشاريع المنجزة خلال الفترة 2019-2020 إلى 238 مشروعا بغلاف مالي يقدر ب 53,11 مليون درهم.

أما فيما يخص دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، فقد تم إنجاز العديد من المشاريع من أجل إحداث وتأهيل وتجهيز مراكز الاستقبال والتوجيه. علاوة على ذلك، أطلقت الدولة في سنة 2018 برنامج "مدن ولوجة" بشراكة مع الجماعات الترابية من أجل تعميم ونشر الممارسات الجيدة المكتسبة في مجال الولوجيات، وقد تم خلال سنتي 2019 و 2020، رصد مبلغ 20 مليون درهم للشروع في أشغال تأهيل الولوجيات بعدة مدن.

موازاة مع ذلك، تم برسم سنة 2019، إعطاء الانطلاقة بتنسيق مع الفاعلين المعنيين، للمرحلة الأولى لوضع الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، في ثمانية عمالات وأقاليم نموذجية.

أما على صعيد محاربة العنف ضد النساء، تعمل الحكومة على إحداث ما يقارب 85 مؤسسة متعددة الوظائف للنساء في وضعية صعبة مع نهاية 2021.

✓ قطاع الإسكان وسياسة المدينة

محاربة السكن غير اللائق : خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2019، 2020، 2021)، عملت وزارة إعداد التراب والتعمير والإسكان وسياسة المدينة على تمويل إنجاز العديد من البرامج الاستثمارية غطت مختلف جهات المملكة، حيث تم التوقيع في هذا الإطار على 53 اتفاقية تروم تحسين ظروف السكن لفائدة ما يقارب 117.217 أسرة. وقد بلغت الكلفة الإجمالية للمشاريع المندرجة في هذا الإطار أكثر من 12 مليار درهم، وبمساهمة من هذه الوزارة بلغت 2.636 مليون درهم. وقد تم تخصيص هذا الغلاف المالي من أجل إنجاز برامج تهدف لمحاربة السكن غير اللائق بجميع تجلياته، بما في ذلك برنامج القضاء على السكن الصفيحي، ومعالجة إشكالية السكن المهدد بالانهيار، وإعادة الهيكلة والتأهيل الحضري للأحياء الناقصة التجهيز وغير القانونية.

برنامج سياسة المدينة : من أجل تنفيذ هذا البرنامج قام قطاع الإسكان وسياسة المدينة بإعداد استراتيجية وطنية طموحة من أجل تحسين استفادة الساكنة من البنيات التحتية الضرورية وكذا ولوجهم إلى خدمات القرب والمرافق العمومية بالإضافة إلى تعزيز التماسك والاندماج الحضري للمدن والمراكز القروية. وقد عرفت الفترة الممتدة ما بين 2019-2021 مواصلة المشاريع في طور الإنجاز وإطلاق 90 مشروعًا جديدا لسياسة المدينة بتكلفة إجمالية تبلغ 15,37 مليار درهم، منها 4,63 مليار درهم كمساهمة من الدولة. من جهة أخرى، فإن عدد مشاريع سياسة المدينة التي من المرتقب إطلاقها في عام 2022 هي 20 مشروعًا بتكلفة إجمالية قدرها 904,9 مليون درهم ودعم مالي من الوزارة بقيمة 472,1 مليون درهم. تم تحديد هذه التوقعات لعام 2022 على أساس التزامات الوزارة وشركائها الممولين في مشاريع اتفاقيات التمويل التي هي في طور التوقيع.

2. الاستثمارات العمومية في البنيات التحتية والقطاعات المنتجة

✓ البنيات التحتية

كما هو معلوم يلعب الاستثمار العمومي دورا هاما في تهييئ الشروط اللوجستية الضرورية لكي يقوم الاستثمار الخاص بتحفيز التنمية السوسيواقتصادية وتسريع الاندماج الترابي، وذلك من خلال إنشاء البنية التحتية اللازمة وتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية.

ففيما يخص إنشاء البنية التحتية، فقد استهدفت المشاريع العمومية تعزيز البنيات التحتية للربط الجهوي، ويتعلق الأمر على الخصوص بمواصلة برامج الطرق والطرق السيارة وتمديد شبكة السكك الحديدية، وكذا مواصلة أشغال التوسعة والرفع من مستوى البنيات التحتية للموانئ، فضلا عن تحسين البنيات التحتية للمطارات وبناء السدود. وفي هذا الصدد، لابد من التذكير بالإنجازات التالية:

- مواصلة تثليث وبناء طرق سيارة بتكلفة قدرها 3,24 مليار درهم، وكذا إنجاز الدراسات المتعلقة بالربط بشبك الطرق السيارة لميناء الناظور غرب المتوسط بتكلفة إجمالية قدرها 4,50 مليار درهم؛
- إطلاق مشاريع تثنية الطرق الوطنية والجهوية وإنجاز الطرق المدارية والطرق السريعة بغلاف مالي قدره 4,2 مليار درهم؛
- إعادة تأهيل وصيانة وتحديث البنية التحتية السككية؛
- إنجاز الدراسات المتعلقة بمشاريع الربط السككي لميناء آسفى، وميناء الناظور غرب المتوسط، ؛
- إنجاز أشغال بناء وتوسعة الموانئ الوطنية؛
- بناء 7 سدود كبرى ومواصلة بناء 13 سد، وإنجاز الأشغال التحضيرية المتعلقة ب 6 سدود أخرى.

أما فيما يخص أهم المشاريع المبرمجة برسم سنة 2022 فتتمثل في :

- مواصلة أشغال بناء وتوسعة الموانئ وخاصة ميناء الداخلة الاطلنطي الجديد بغلاف مالي يقدر ب 620 مليون درهم برسم سنة 2022؛
- مواصلة الدراسات المتعلقة بمشروع الخط الفائق السرعة الرابط بين الدار البيضاء-النواصر ومراكش، وبين مراكش وأكادير؛
- مواصلة إنجاز ربط ميناء الناضور غرب المتوسط الجديد بالشبكة الطرقية وإنجاز دراسات البنية التحتية والهندسة المدنية والاستغلال السككي للخدمة الخاصة بالميناء؛
- تطوير وتحسين بنية الطرق السيارة وتوفير السلامة لمستعمليها، وعلى الخصوص تثليث الطريق السيار الدار البيضاء – برشيد وإنجاز الطريق السيار تيط مليل – برشيد بالإضافة إلى تحديث ومكننة وسائل الأداء؛
- أشغال تثنية الطرق الوطنية وخاصة تثنية الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين الزينات ودار أقوبع على مستوى جهة طنجة- تطوان-الحسيمة ، وتثنية الطريق الوطنية رقم 8 بين فاس وتاونات.

- إعطاء الانطلاقة لبناء سدين جديدين بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وذلك في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، بتكلفة إجمالية تقدر ب 3,25 مليار درهم.

✓ **الفلاحة و التنمية القروية**

يلعب القطاع الفلاحي دوراً حيويا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، كما يعد مصدرا مهما لخلق فرص الشغل خاصة في الوسط القروي. وفي هذا الإطار، تجسدت المجهودات المبذولة خلال السنوات الثلاث الأخيرة في :

- مواصلة إنجاز المشاريع المندرجة في إطار الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر، حيث بلغ عدد المشاريع المنجزة في الفترة ما بين 2019 و 2021 إلى 154 مشروع، كما تقدر الاعتمادات الملتزم بها خلال نفس الفترة ب 3.683 مليون درهم ؛
- مواصلة تنفيذ برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي بغلاف مالي إجمالي يناهز 22,30 مليار درهم، منها 7,33 مليار درهم برسم الاعتمادات الملتزم بها خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021 ؛
- مواصلة تنفيذ برنامج تنمية سلاسل الإنتاج الذي تبلغ تكلفته الإجمالية إلى 1,29 مليار درهم، منها 275 مليون درهم برسم الاعتمادات الملتزم بها خلال الفترة 2019-2021 (إلى حدود 31 ماي 2021).

✓ **الصيد البحري**

مكنت استراتيجية أليوتيس من إعطاء دينامية تنموية لقطاع الصيد البحري الوطني، من خلال التركيز على الموارد والبنية التحتية والمنتوج مع إعطاء أهمية خاصة للجانب الاجتماعي للقطاع. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تثمين الموارد البحرية المغربية بصفة مستدامة، وجعل هذا القطاع محركا لنمو الاقتصاد المغربي عبر إنجاز عدة مشاريع استثمارية ترتكز على ثلاثة محاور وهي: استدامة المصايد، وأداء البنية التحتية للصيد البحري والتسويق، وتنافسية منتجات الصيد.

هذا، وفي إطار مواصلة تنزيل استراتيجية أليوتيس، تم إنجاز أو إعطاء الانطلاقة لمجموعة من المشاريع خلال الفترة 2019-2021 تتمثل في اقتناء قوارب للإنقاذ، واقتناء معدات الإنقاذ والسلامة لفائدة قوارب الصيد التقليدي، وإحداث نقط التفريغ المجهزة، وتفعيل قرى الصيادين، ودعم مؤسسات التكوين البحري.

✓ **الطاقات المتجددة**

تعد الطاقات المتجددة مكونا رئيسيا للاستراتيجية الطاقية، باعتماد المصادر الكبيرة التي تتوفر عليها بلادنا لإنتاج هذا النوع من الطاقة والتي يمكن استغلالها لتغطية جزء كبير من الاحتياجات المتزايدة من الطاقة الكهربائية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة حصة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي إلى أكثر من 52 % في أفق سنة 2030، وقد بلغت القدرة الكهربائية المنشأة من مصادر متجددة حتى نهاية 2020 ما يناهز 3.934 ميغاواط، وبذلك يصل معدل الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي حوالي 37%.

الطاقة الشمسية : فيما يخص الطاقة الشمسية، فقد بلغت القدرة المنشأة الإجمالية، التي توجد قيد التشغيل حوالي 747 ميغاواط سنة 2020، باستثمار إجمالي بلغ حوالي 28,8 مليار درهم. كما عرفت سنة 2020، تشغيل محطة الطاقة الشمسية الفوتوضوئية أرفود بجهة درعة تافيلالت، بقدرة 40 ميغاواط وباستثمار يناهز 400 مليون درهم، من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بهدف تعزيز استقرار الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل، إضافة إلى متابعة تطوير مشروع نور أطلس بقدرة إجمالية تصل إلى 200 ميغاواط وباستثمار يناهز 2.000 مليون درهم، بكل من جهة درعة-تافيلالت وجهة فاس-مكناس والجهة الشرقية وجهة سوس-ماسة وجهة كلميم-وادي نون، حيث من المرتقب أن يتم تشغيلها سنة 2023. وقد عرفت سنة 2021، الترخيص لشركة "Nestlé Maroc"، لاستغلال محطة شمسية فوتوضوئية، بقدرة 1 ميغاواط باستثمار يناهز 12 مليون درهم، في إطار الإنتاج الذاتي بمدينة الجديدة بجهة الدار البيضاء-سطات. كما تم خلال هذه السنة، الترخيص لشركة " GOLDEN

LOGISTICS"، لتطوير محطة شمسية فوتوضوئية بالداخلة بجهة الداخلة-وادي الذهب، في إطار الإنتاج الذاتي بقدرة 1 ميغاواط وباستثمار يناهز 12 مليون درهم.

الطاقة الكهرومائية : بالنسبة للطاقة الكهرومائية، تمت خلال سنة 2019 وإلى غاية سنة 2021، متابعة أشغال إنجاز مشروع محطة تحويل الطاقة عبر الضخ لمحطة عبد المومن بجهة سوس-ماسة، بقدرة 350 ميغاواط وباستثمار يقدر بي 3,2 مليار درهم. كما سيمكن مشروع محطة عبد المومن بالخصوص، من تلبية الطلب من الكهرباء خلال ساعات الذروة وتخزين الطاقة وتحسين استغلال وسائل الإنتاج والمرونة في تشغيل المنظومة الكهربائية الوطنية كما سيعمل على الرفع من حجم إدماج الطاقات المتجددة وتحسين استقرار شبكة نقل الطاقة الكهربائية في المناطق الجنوبية.

الطاقة الريحية: ستعرف سنة 2022، إنجاز وتشغيل كل من الحقل الريحي بوجدور بقدرة تبلغ 300 ميغاواط وباستثمار يبلغ 3,2 مليار درهم بجهة العيون-الساقية الحمراء، إضافة إلى المرحلة الثانية من الحقل الريحي تازة بقدرة تبلغ 62 ميغاواط وباستثمار إجمالي يبلغ 2,5 مليار درهم بجهة فاس-مكناس، وكذا الحقل الريحي جبل الحديد بقدرة تبلغ 200 ميغاواط وباستثمار اجمالي يبلغ 2,6 مليار درهم بجهة مراكش-آسفي.

تعزيز إمدادات الكهرباء : في إطار الاستجابة للطلب المتزايد على الكهرباء والرفع من القدرة المنشأة لإنتاج الكهرباء، تمت برمجة إنجاز قدرة إضافية تصل إلى 2348 ميغاواط خلال الثلاث السنوات الأخيرة. كما ستشهد سنة 2021، الشروع في استغلال وكذا استكمال أشغال إنجاز مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة، بقدرة إضافية تصل إلى 120 ميغاواط، حيث تم خلال شهر ماي 2021 الشروع في تشغيل الشطرين الثاني والثالث للمشروع الشمسي الفوتوضوئي نور تافيلالت بجهة درعة-تافيلالت بقدرة 80 ميغاواط، بالإضافة إلى الحقل الريحي للوليدية بجهة الدار البيضاء-سطات، بقدرة 36 ميغاواط في إطار القانون 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة.

✓ السياحة

وبخصوص القطاع السياحي، فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز قدرات المهنيين السياحيين وتأهيل الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع، ولاسيما من خلال إعادة تأهيل مؤسسات التكوين الفندقي والسياحي للاستجابة للمعايير الدولية في هذا المجال، وذلك من خلال تحسين جودة البنية التحتية وتعزيز المعدات . و تتمثل هذه الإجراءات في إعادة تموقع المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحية بطنجة وورزازات، و كذلك إعادة تموقع المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة.